

**مرسوم بتأهيل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية لاتخاذ
بعض التدابير المتعلقة بتطبيق القانون رقم 36.20 القاضي
بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة**

نسخة محينة بتاريخ 10 فبراير 2022

مرسوم رقم 2.21.577 صادر في 26 من ذي الحجة 1442
(6 أغسطس 2021) بتأهيل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية
لاتخاذ بعض التدابير المتعلقة بتطبيق القانون رقم 36.20 القاضي
بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة.

كما تم تعديله ب :

- المرسوم رقم 2.21.823 صادر في 25 من جمادى الآخرة 1443 (28 يناير
2022)؛ الجريدة الرسمية عدد 7064، الصادرة بتاريخ 8 رجب 1443 (10 فبراير
2022)، ص 599.

**مرسوم رقم 2.21.577 صادر في 26 من ذي الحجة 1442
(6 أغسطس 2021) بتأهيل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية
لاتخاذ بعض التدابير المتعلقة بتطبيق القانون رقم 36.20 القاضي
بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة¹.**

رئيس الحكومة،

بناء على الفصل 90 من الدستور؛

وعلى القانون رقم 36.20 القاضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.73 بتاريخ 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020) ولا سيما المواد 4 و5 و11 منه؛

وباقتراح من وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 من ذي الحجة 1442 (27 يوليو 2021)،

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تبرم السلطة الحكومية المكلفة بالمالية باسم الدولة اتفاقيات التمويل واتفاقيات الخاصة للتمويل، المنصوص عليها على التوالي في المادتين 4 و5 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 36.20.

المادة الثانية

يراد بالإدارة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 5 من القانون السالف الذكر رقم 36.20، السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

المادة الثانية المكررة²

تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 7 من القانون السالف الذكر رقم 36.20، تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية، شروط وكيفية استفادة التزامات الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاومة من ضمان الدولة والمتعلقة بتمويل نشاطها الرئيسي في إطار

1- الجريدة الرسمية عدد 7016 بتاريخ 17 محرم 1443 (26 أغسطس 2021)، ص 6394.
2- تم تنميط المرسوم المشار إليه أعلاه، بالمادة الثانية المكررة، بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.21.823، الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1443 (28 يناير 2002)؛ الجريدة الرسمية عدد 7064، الصادرة بتاريخ 8 رجب 1443 (10 فبراير 2022)، ص 599.

اتفاقيات التمويل المبرمة مع الدولة والمنصوص عليها في المادة 4 من القانون رقم 36.20 المذكور.

المادة الثالثة

تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون السالف الذكر رقم 36.20، تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية كفاءات نقل عناصر أصول وخصوم صندوق الضمان المركزي وكذا العناصر الخارجة عن هذه الأصول والخصوم المتعلقة بالصناديق التي يديرها الصندوق لحساب الدولة، للشركة الوطنية للضمان وتمويل المقولة.

المادة الرابعة

يسند إلى وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 26 من ذي الحجة 1442 (6 أغسطس 2021).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف:

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة،

الإمضاء: محمد بنشعبون.